الأثر المصطلحي لمفهوم الفصاحة في التقعيد النحوي

ذ. محمد الفال[1]

المقدمة:

أصبح البحث المصطلحي اليوم من أهم ميادين البحث العلمي؛ لكون المصطلحات مفاتيح العلوم ومقاليدها، وتزداد قيمة المصطلح بقيمة الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه، ولا شك أن النحو العربي من أجل العلوم قدرا، وأعلاها منزلة، وأعظمها فائدة؛ لارتباطه بلغة القرآن نشأة، فعليها يعتمد، ولخدمتها أنشئ، ولصيانتها من اللحن والخطإ وجد.

ينطلق هذا البحث من سؤالين جوهريين هما: ما هو المستوى اللغوي الذي اعتمده النحاة أثناء تدوينهم للغة، وجعلوه أساسا في بناء النحو ووضع قواعده الأولى؟ وكيف انعكس تصورهم لمفهوم الفصاحة في ممارساتهم التقعيدية التي قاموا بها ؟

كما نتوخى إبراز "الأثر المصطلحي" الذي خلفه مفهوم الفصاحة في التقعيد النحوي؛ وهو أثر له عدة تجليات، سنخصص المبحث الأول للحديث عن القاعدة النحوية "المفهوم والمسار"؛ ونخصص المبحث الثاني للحديث عن الأثر المصطلحي لمفهوم الفصاحة في التقعيد النحوي.

الكلمات المفاتيح: النحو العربي، الفصاحة، الأثر المصطلحي، التقعيد النحوي

المبحث الأول: القاعدة النحوية (المفهوم والمسار):

نتناول في هذا المبحث القاعدة النحوية "مفهوما ومسارا"؛ وذلك في مطلبين نخصص أولهما لكشف مفهوم القاعدة النحوية في اللغة والاصطلاح؛ ونخصص الثاني لمسارها؛ من الاستقراء إلى الاستواء.

المطلب الأول: القاعدة النحوية (الكشف المعجمي والاصطلاحي):

من خلال هذا المطلب سنحاول كشف مفهوم القاعدة النحوية في اللغة والاصطلاح؛ وذلك من خلال الفقرتين التاليتين:

1[1]- باحث أكاديمي موريطاني، مختص في المصطلحية النحوية.

الفقرة الأولى: القاعدة النحوية (الكشف المعجمي):

يدور معنى القاعدة في اللغة حول كثير من المعاني كالجلوس، والقرب، والأساس ‹‹القاف والعين والدال أصل منقاد مطرد لا يتخلف، وهو يضاهي الجلوس وإن كان يتكلم به في مواضع لا يتكلم فيها بالجلوس (...)وأما القُعْدَدُ فهو أقرب القوم إلى الأب الأكبر (...) وقواعد البيت أساسه. وقواعد الهودج: خشبات أربع معترضات في أسفله››[2].

إن الخيط الرابط بين كل هذه المعاني: اشتمالها على معنى القوة، إذ الجالس المستوي في جلسته قوي، والقريب من الأب يتقوى به، والأساس هو الذى يعتمد عليه؛ لقوته: ‹‹وقواعد البناء أساسه قال تعالى [وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ](البقرة/126)؛ وقواعد الهودج خشاباته الجارية مجرى قواعد البناء››[3].

لقد نص الراغب الأصفهاني صراحة على أن القاعدة تعني الأساس الذى يبنى عليه البناء ويعتمد عليه، وقواعد السحاب أصولها المعترضة في آفاق السماء، تشبيها لها بقواعد البناء ‹‹وقال أبو عبيدة: قواعد السحاب أصولها المعترضة في آفاق السماء، شبهت بقواعد البناء، قاله في تفسير حديث النبي _صلى الله عليه وسلم _ حين سأل عن سحابة " كيف ترون قواعدها وبواسقها؟" فالقواعد أسافلها. والبواسق أعاليها››[4].

ومن خلال هذا النص الذى ذكر فيه الأصل وهو مرادف للأساس الذي عليه يعتمد، والقاعدة "أصل الأس"؛ أي معتمده الذى يعتمد عليه ‹‹والقاعدة أصل الأس والقواعد الأساس وقواعد البيت أساسه››[5].

حاولنا من خلال هذا الكشف المعجمي أن نكشف المقصود من القاعدة في اللغة؛ وقد تبين من خلال المعاني التي أعطيت لها "كالأصل والأساس " أنها تعني الثبات وقوام الشيء وأساسه وهذا المعنى هو الجسر الذى عبر عليه المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي؛ أو هو ما يطلق عليه "المناسبة" بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي.

---

2 المقاييس مصدر سابق:" مادة قعد "

3 مفردات غريب القرآن مصدر سابق: " مادة قعد"

4 تهذيب اللغة مصدر سابق: " مادة قعد"

5 لسان العرب مصدر سابق: " مادة قعد "

الفقرة الثانية: القاعدة النحوية (الكشف الاصطلاحي) :

نحاول في هذه الفقرة أن نكشف المعنى الاصطلاحي للقاعدة النحوية في بعض المعاجم الاصطلاحية وكتب التخصص والتي عرفت القاعدة في الاصطلاح ففي دستور العلماء: ‹‹والقاعدة قضية كلية تعرف منها بالقوة القريبة من الفعل أحوال جزئيات موضوعها مثل كل فاعل مرفوع››[6].

في هذا التعريف يبين الأحمد نكري أن المراد بالقاعدة في الاصطلاح هو تلك القضية العامة التي تشتمل على كل جزئياتها؛ بحيث لا يخرج عنها جزء من أجزائها؛ وهو تحديد يطرح إشكال شمولية القاعدة؛ وجزئيتها، وهو ما سنعود إليه بشيء من التفصيل _ إن شاء الله _، وأما التهانوي فقد حاول أن يفسر التعريف السابق ‹‹القاعدة بالعين المهملة هي في اصطلاح العلماء يطلق على معان: مرادف الأصل والقانون والمسألة والضابطة والمقصد. وعرف بأنها أمر كلي منطبق على جميع جزئياته عند تعرف أحكامها منه. وهذا التفسير مجمل. وبالتفصيل قضية كلية تصلح أن تكون كبرى الصغرى سهلة الحصول حتى يخرج الفرع من القوة إلى الفعل. قال السيد السند رحمه الله تعالى: وجه كونه تفصيلا أنه علم به أن الأمر الكلي المذكور أولا أريد به القضية الكلية لا المفهوم الكلي، (...) وعلم أيضا أن المراد بالجزئيات ليس جزئيات ذلك الأمر الكلي كما يتبادر إليه الوهم، إذ ليس للقضية جزئيات تحمل هي عليها فضلا عن أن يكون لها أحكام يتعرف منها بل المراد جزئيات موضوع تلك القضية فإن لها أحكاما تتعرف منها (...) فصار الحاصل أن القاعدة أمر كلي،_ أي قضية كلية_ منطبق، أي مشتمل بالقوة على جميع جزئياته››[7].

وبهذا تكون القاعدة مقولة ثابتة تحيط بكل مشمولاتها من أفراد الجنس وأجزائه التي يتناولها؛ وأما في مجال النحو فلم تكن مفردة القاعدة معروفة بهذا المصطلح عند النحاة الأوائل: ‹‹وحين تتبعنا المؤلفات لم نجد استخداما لها حتى القرن الثالث، وكأن المقولات النظرية لأحكام النظام التركيبي التي في أذهانهم لم تنضج بعد كي يعبر عنها بمصطلح معين؛ فغاب عنهم ترداد هذه المفردة››[8].

يمضي محمود حسن جاسم مقررا أنه لم يعثر لها على تعريف اصطلاحي؛ لكنه يرى أن القاعدة تسربت من الميادين العلمية الأخرى بمفهومها الاصطلاحي في تلك العلوم

---

6 دستور العلماء مصدر سابق؛ 39/3.

7 كشاف اصطلاحات الفنون مرجع سابق؛1363/2.

8 القاعدة النحوية: تحليل ونقد؛ محمود حسن الجاسم؛ ط 1؛ 1428هـ 2007م دار الفكر ،دمشق؛ ص: 26.

‹‹ومع تطور الدرس وتجريد الضوابط لنظام اللغة التركيبي أصبحت الكلمة تشيع عند النحاة الذين جاؤوا بعد ذلك، وعلى الرغم من أننا لم نعثر على تعريف اصطلاحي لها فالمستخلص من خلال النظر في السياقات التي ترد فيها أنها تأتي بمعان قريبة أو مشابهة للمفهوم السالف، ولعلها تسربت بدلالتها الاصطلاحية من الميادين العلمية الأخرى المتعلقة بالفقه والعقيدة، نظرا لتداخل العلوم في الحضارة العربية الإسلامية إذ يقصد بها في السياق النحوي القوانين الثابتة أو الأحكام الكلية والجزئية التي تمثل بها النظام التركيبي لشواهد اللغة وتكون معيارا يقاس عليه››[9].

لكن النحاة الأوائل _ وإن كانوا لم يستخدموا مصطلح القاعدة _ ظلت مقتضياتها حاضرة في أذهانهم؛ حيث خاضوا معارك لغوية ضد مارأوا أنه لحن وخطأ، ويبدو هذا الأمر واضحا في اعتراضات علماء النحو على الشعراء؛ كما ورد في قصة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مع الفرزدق عندما اعترض على رفعه "لمجلف" في قوله:

وعَضُّ زَمانٍ يـاابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ من المال إلاَّ مُسْحتاً أو مُجَلَّفُ

فقد استوقف عبد الله بن الحضرمي رفع الفرزدق لمجلف فسأله: ‹‹علام رفعت مجلف، فقال له على ما يسوءك وينوءك››[10].

أورد محمود حسن جاسم أمثلة من القاعدة النحوية مثل " الأصل الإفراد والتركيب فرع "، و" كلما كثر التقدير ضعف الوجه " و" لا يقاس على القليل والنادر إذا أمكن " ومن هذه الأمثلة وغيرها استخلص التعريف التالي للقواعد النحوية: ‹‹ومن ثم فالقواعد النحوية بمعناها الواسع جملة من المقولات النظرية التي تمثل الثوابت في نظام اللغة التركيتي، وتعد قانونا ومعيارا ينبغى القياس عليه، وتوليد الكلام في ضوئه، ويمكن المتكلم من غايته››[11].

نستخلص من هذا التعريف:

1- طبيعة القاعدة النحوية؛ وهي كونها مقولة نظرية مجردة.

---

9 المرجع السابق؛ ص: 26.

10 الإنصاف في مسائل الخلاف؛ ص188.

11 القاعدة النحوية تحليل ونقد؛ ص: 28.

2- كونها تمثل ثوابت النظام اللغوي؛أو بمعنى آخر تركز على الشائع لغة وذلك سر قوتها؛ ومنشأ سلطانها الذي تمارسه على المتكلمين حتى ينسجموا مع مقتضياتها.

3-أن غايتها تمكين متعلم اللغة من بلوغ غايته؛ وذلك بتوليده الكلام في ضوئها؛ لكونها قانونا ومعيارا ينبغى القياس عليه؛ واحترامه بعدم الخروج عنه.

بعد أن عرفنا القاعدة لغة واصطلاحا؛ والقاعدة النحوية بشكل خاص؛ وحددنا طبيعتها ومرتكزها يكون السؤال الآن ماهي المراحل التي تمر بها القاعدة النحوية حتى تستوى على سوقها بناء قويما سليما ؟

المطلب الثاني: القاعدة النحوية (من الاستقراء إلى الاستواء):

تمر القاعدة النحوية في طريقها إلى "التجريد والاستواء" بمراحل تبدأ بملاحظة العينة اللغوية التي يراد التقعيد على أساسها؛ ثم استقراء مواطن "الائتلاف والاختلاف"؛ ثم "استنباط الأحكام واستخلاصها"؛ ثم بعد ذلك صياغتها وتجريدها في عبارة "عامة ومطردة"، وسنقف في هذا المطلب مع كل واحدة من هذه المراحل لنبرز الدور الذي تقوم به في تقعيد القواعد النحوية وتجريدها لتكتسب الصبغة النهائية حين تصل إلى نضجها.

الاستقراء:

من بين التعاريف التي أعطيت للنحو: ‹‹هو علم استخرجه المتقدمون فيه من "استقراء" كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذى قصده المبتدئون بهذه اللغة››[12].

نريد من إيراد هذا التعريف أن نجيب عن سؤال جوهري وهو ماطبيعة هذا الاستقراء ؟ وما وظيفته في بناء النسق القواعدي للنحو العربي ؟

يراد بالاستقراء في اللغة التتبع المنهجي لظاهرة ما بغية الحصول على الكل انطلاقا من الجزء ‹‹الاستقراء لغة التتبع من استقريت الشيء إذا تتبعته. وعند المنطقيين قول مؤلف من قضايا تشتمل على الحكم على الجزئيات لإثبات الحكم الكلي›› [13].

واصل التهانوي حديثه عن الاستقراء بعد أن أوضح أن هذا التعريف فيه نوع من التجوز والتسامح وبين أنه ينقسم إلى قسمين ‹‹ثم الاستقراء تام ويسمى قياسا مقسما (...) وهو قليل الاستعمال (...) وناقص وهو أن يستدل بأكثر الحزئيات فقط ويحكم على الكل وهو قسيم القياس؛ ولذا عدوه من لواحق القياس›› [14].

---

12 الأصول لابن السراج مصدر سابق:35/1.

13 كشاف اصطلاحات الفنون مرجع سابق؛ 173/1.

14 كشاف اصطلاحات الفنون مرجع سابق؛ 173/1.

ولما كان الاستقراء الكامل عزيز المنال _ إن لم نقل إنه من المحال _كان الاستقراء المتبع في مجال التقعيد النحوي وبناء نسقه الكلي قياسا ناقصا؛ لأن مادة الاستقراء النحوي هي اللغة العربية؛ ومن المستحيل أن يحاط باللغة العربية لاتساع رقعة الانتشار؛ وامتداد زمان المادة المستقراة.

ويعتبر الاستقراء المرحلة المادية في التقعيد النحوي؛ ‹‹حيث يكون التعامل مباشرا مع المعطيات اللغوية من أفواه العرب. وما يميز الخطاب النحوي في تناوله المتن اللغوي هو الانتقال من الجزئي إلى الكلي››[15].

ولكي يصل الاستقراء إلى مبتغاه وهدفه لا بد من تحديد العينة اللغوية التي تكون موضوع الاستقراء؛ وكان من المفروض كما يرى بعض الباحثين أن يكون القرآن هو المادة اللغوية المستقراة لكونه نصا عربيا فصيحا ولكون أحد أبرز أسباب التقعيد النحوي هو الحفاظ على السلامة اللغوية صونا للألسنة عن اللحن في القرآن الكريم ‹‹لم يصبح النحو مشكلة حقيقة تستلزم التقنين والتقعيد إلا بعد ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم باللغة العربية؛ إذ حصل ارتباط استلزامي أصبحت العربية بموجبه من لوازم الإسلام، وكان الهم الأول للمعنيين بالعربية سلامة القرآن في بيانه نحوا وصرفا وصوتا ودلالة؛ ولتحقيق هذه السلامة كان الصواب المنهجي في الاستقراء أن ينطلق من النص القرآني لا من لغات العرب أولغة قبيلة بعينها››[16].

ذلك أن الهدف هو "تقنين نحو" يوافق عربية القرآن وأسلوبه للمحافظة عليه من الأخطاء اللغوية، وليس الهدف "تقنين نحو" يوافق عربية قبائل أو قبيلة بعينها. غير أن النحاة آثروا استقراء كلام العرب تحرجا من التعامل المباشر مع النص القرآني وإن كان الهدف الأسمى من وراء عملية التقعيد النحوي هو الحفاظ على النص القرآني.

ومن هنا كان النحوي يتعامل مع النص العربي "سماعا أورواية" وهما الركيزتان اللتان اعتمد عليهما النحاة في استقراء كلام العرب ‹‹وهكذا فإن المنهج النحوي ينطلق من تجربة واقعية ممثلة في تصرف المتكلم العربي وتقلبه في أحوال لغوية مختلفة››[17].

ولذلك يعتبر النحوي واصفا للظواهر اللغوية لا منتجا لها إذ التجربة سابقة على الملاحظة ‹‹أي أن التجربة هنا ليست تجربة العالم في علاقته بالظاهرة؛ وإنما تجربة العربي ممتلك

---

15 الأسس المنهجية والمعرفية للخطاب النحوي؛ ص: 46.

16 التفكير العلمي في النحو العربي –الاستقراء – التحليل – التفسير؛ د.حسن خميس الملخ؛ دار الشروق عمان؛ 2002؛ ص: 68.

17 الأسس المنهجية والمعرفية للخطاب النحوي العربي؛ ص: 47.

الظاهرة. أما وظيفة العالم هنا فتتجلى في اكتشاف الكيفية التي توجد عليها التراكيب بغية معرفة العلاقات الثابتة المطردة التي تربط بين الأشكال اللغوية لوضع قوانين تفسيرية››[18].

ذلك هو الاستقراء عموما والنحوي خصوصا ولكن السؤال المطروح هو: ما هي درجة يقينية النتائج التي يوصل إليها هذا النوع من الاستقراء؟

يجيب ابن جني عن هذا السؤال بتقريره الاجتهاد في النحو وكون من أداه اجتهاده إلى علة جديدة كان خليل نفسه.. ‹‹إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره››[19]. وتظل حجية الاستقراء ومدى إقناعه رهينة بنوعية العينة اللغوية المسقراة ومدى انتشارها وعموميتها.

الاستنباط:

الاستنباط في اللغة الاستخراج: ‹‹النون والباء والطاء كلمة تدل على استخراج شيء. واستنبط الماء: استخرجته، والماء نفسه إذا استخرج نبط. ويقال: إن النبط سموا به لاستناطهم المياه››[20].

وفي لسان العرب: ‹‹الاستناط الاستخراج يقال استنبطه واستنبط منه علما وخبرا ومالا: استخرجه.والاستنباط الاستخراج. واستنبط الفقيه: إذا استخرج الفقه الباطن باجتهاده وفهمه قال تعالى: [لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ](النساء/82) قال الزجاج: معنى يستنبطونه في اللغة يستخرجونه. وأصله من النبط وهو الماء يخرج من البئر أول ما تحفره››[21].

وأما في الاصطلاح فهو: ‹‹استنباط المعاني من النصوص بفرط الذهن وقوة القريحة››[22].

وأما في مجال التقعيد النحوي فيعتبر الاستنباط الخطوة الثانية من خطوات التقعيد؛ حيث يلجأ النحوي إلى الظواهر اللغوية التي تم استقراؤها في الخطوة السابقة فيتلمس مواطن الائتلاف والاختلاف فيها بغية القيام بتصنيف أولي يتيح له فرز نتائج الاستقراء عبر خانتين أسستا على مبدإ الاتفاق والافتراق لأن الظواهر اللغوية كالأرواح البشرية "ماتعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف".

---

18 المرجع السابق؛ ص: 47.

19 الخصائص مصدر سابق؛ 1/189-190.

20 مقاييس اللغة مصدر سابق؛ " مادة نبط ".

21 لسان العرب مصدر سابق؛ " مادة نبط"

22 التعريفات مصدر سابق؛ ص: 22.

إن التقسيم التي يقوم به النحوي بعد الملاحظة والاستقراء خطوة جد خطيرة لأنها تتطلب قدرا من الموضوعية والتأني ‹‹هذه الخطوة التالية هي التقسيم ثم تسمية الأقسام بأسماء معينة يطلق عليها الاصطلاحات الفنية ولا شك أن عملية التقسيم لا تقل أهمية ولا خطرا عن عملية الملاحظة، وهي كما ذكرنا تقوم على إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات، فما توافق منها ائتلف وما تناكر منها اختلف. وإنما تكون أوجه الاتفاق بين ما ائتلف منها متعددة الجوانب كالشركة في الشكل أوفي الوظيفة معا، وسنرى أن الشركة في الشكل شركة صرفية، وأن الشركة في الوظيفة شركة نحوية›››[23].

اعتبر ابن جنى تقارع الانتزاع / الاستنباط مع تقاود السماع أصل الخلاف النحوي ‹‹باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع هذا الموضع كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين››[24]. وينبغي لهذا الاستنباط القائم على التقسيم أن يتصف بصفات منها أن يكون:

أ- موضوعيا غير ذاتي ولا شخصي.

ب- مستقلا غير خاضع للتقسيم المنطقي، بأن يكون نابعا من اللغة نفسها[25].

ويظل الاستناط خطوة هامة على طريق اكتساب النحو لصبغته العلمية وهو بداية التجريد العلمي العقلي ‹‹وهذه هي بداية مرحلة التجريد العلمي العقلي؛ حين يقوم العقل بتحديد أنواع العلاقات بين أجزاء الظاهرة اللغوية وجمعها في قواعد صورية على شكل فروض قابلة للتحقق في باقي الأحوال والسياقات. وبمعنى آخر إن الذى يعطي للنحو طبيعته العلمية هو صبغته الاستنباطية لظواهر كلام العرب فقبل الوصول إلى مرحلة التقعيد لا بد من المرور من خلال وسائل الاستنباط التي تستخرج الحكم أو تصححه. واعتبر القياس أهم الوسائل وأكثرها استعمالا من لدن علماء العربية››[26].

وبعد المرحلتين السابقتين (الاستقراء والاستنباط) تصل عملية بناء القاعدة النحوية ذروتها مع التقعيد والتجريد فما المقصود بهما ؟

---

23 اللغة العربية بين المعيارية والوصفية؛ ص: 154.

24 الخصائص مصدر سابق؛ 100/1.

25 لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية؛ محمد حماسة عبد اللطيف؛ ط1؛ 1416هـ 1996م؛ دار الشروق؛ص: 53.

26 الأسس المنهجية والمعرفية للخطاب النحوي؛ ص: 48.

التقعيد:

تصل عملية بناء القاعدة النحوية في طريقها إلى الاستواء منتهى النضج عندما ترسو سفينتها على شاطئ التقعيد وهو شاطئ تصله بعد أن اجتازت مرحلتي الاستقراء القائم على الملاحظة المباشرة والاستنباط المبني على الاستدلال العقلي: ‹‹بعد مرحلتي الاستقراء القائمة على التجربة العربية، والاستنباط المبنية على الاستدلال العقلي نصل إلى مستوى التجريد العلمي في مرحلة التقعيد النحوي››[27].

إن الغاية من التقعيد هي وصف تلك الظواهر التي تم استقراؤها وتقسيمها واستنباط المفاهيم ‹‹أما بعد الملاحظة والتقسيم والاصطلاح فيأتي دور التقعيد. ينظر الباحث في أنواع التشابه المطردة بين المفردات التي تم استقراؤها فيصفها بعبارة مختصرة ››[28].

يأخذ التقعيد النحوي بعدين بعد وصفي وبعد معياري فالأول تسجيلي والثاني تصحيحي؛ بمعنى أن الأول يسجل الظواهر اللغوية أياكانت طبيعتها؛ والثاني يقوم سلوك المتكلمين ويرسم لهم حدودا يجب السير داخلها دون الخروج عنها ‹‹وليست القاعدة هنا قانونا يفرضه الباحث على المتكلمين باللغة فمن وافقه كان محسنا ومن خالفه كان مسيئا، وإنما هو تعبير عن شيء لاحظه الباحث وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان. فالتقعيد هنا وصفي لا أثر للمعيار فيه. والفرق بين القاعدة بهذا الفهم وبينها بالفهم المعياري يبدو واضحا في حالة من يتكلم اللغة بالسليقة فينحرف عما رأى الباحث أنه القاعدة فيرفع ماقرر الباحث أنه منصوب››[29].

تبعا لتقسيم التقعيد إلى قسميه السابقين (الوصفي والمعيارى) تسير مواقف الباحثين من الخروج على مقتضى القاعدة: حيث يعمد الوصفي إلى تسجيلها باعتبارها تطورا لغويا؛ بينما يعمد المعيارى إلى اعتبارها خطأ يجب تصويبه ‹‹فإذا كان اللغوي ميالا إلى الصيغة الوصفية فسيلاحظ هذه الحالة الجديدة، ويعرضها على معلوماتها السابقة، فإذا ناسبتها دخلت نطاقها، وإذا خالفتها لم تكن المخالفة سببا في اتهام أصالة النص. هذا النص ولا الحكم عليه بأنه خارج طرق اللغة في التركيب وإنما يروى هذا النص باعتباره ظاهرة فرعية إلى جانب القاعدة قد تعضدها دون أن تطعن فيها. وأما إذا كان اللغوي ميالا إلى الصبغة المعيارية في بحثه فسيحدث منه ماحدث بين الفرزدق وأبي إسحاق (...) وما

---

27 الأسس المنهجية والمعرفية للخطاب النحوي :ص: 48.

28 اللغة العربية بين المعيارية والوصفية: ص: 157.

29 المرجع السابق: ص: 158.

أجمل قول الفرزدق فيها " علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا" إذ هو بهذا يحدد الموقف تحديد الفاهم له تماما فهو صاحب سليقة وهم أصحاب منهج. وإن الخطأ في تطبيق المنهج لا يحكم على أصالة السليقة في اللغة››[30].

من هنا يكون الرابط بين المتكلم والعربي الذى يريد أن يصل إلى مستواه في الفصاحة هو: القاعدة النحوية المبنية على الكلام الفصيح بعد استقرائه واستنباط سماته المشتركة ‹‹وبما أن الهدف التربوى من النحو هومحاكاة كلام العرب الفصحاء، فإن الوسيلة الرابطة بين المتكلم المتعلم والعربي الفصيح القديم هي القاعدة النحوية››[31].

وقبل أن نذكر بعض السمات التي يجب توفرها في القاعدة النحوية نلفت الانتباه إلى الفرق بين القاعدة والتقعيد: فالقاعدة هي المحصلة النهائية لعملية التقعيد التي تشمل خطوات بناء القاعدة من الاستقراء إلى الاستواء ‹‹من الواضح أن هناك فرقا بين التقعيد والقاعدة، فالقاعدة هي الغاية من عملية التقعيد، وعلى الرغم من أنه قد سبقت الإشارة إلى أن مراحل القاعدة أربع تنتهي بالتقعيد، فإنه من الممكن أن يطلق على كل هذه المراحل مصطلح "التقعيد" باعتبارها جميعا جهدا يهدف إلى القاعدة "فالتقعيد عملية ذهنية" يقوم بها الباحث، والقاعدة هي القانون الذي ينتهي إليه من هذه المراحل جمعاء والمقصود بالتقعيد هنا هو وصف العلاقات المتشابهة في قانون هو القاعدة››[32]. ولكن يجب _ كما يرى تمام حسان _ أن تراعى في القاعدة جملة أمور:

1-أن القاعدة وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطردا حتى يعبر عنه بالقاعدة.

2-أن القاعدة لهذا السبب حزء من المنهج لاجزء من اللغة.

3-أنها لا بد أن تتصف بالعموم ولكنها ليس من الضروري أن تتصف بالشمول، أي أن تكون عامة لا كلية. ومعنى ذلك أن القاعدة لا بد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها، وليس من المحتم مع هذا أن تشملها جميعا فلا يشذ عنها شيء، وقد عبر بعض أصحاب المناهج في الماضي عن ذلك بقولهم " إن الشذوذ يبرر القاعدة " وفي أصول النحو العربي قاعدة " الشذوذ لا ينافي الفصاحة ".

4- أن تكون القاعدة مختصرة قدر الطاقة، فإذا طالت فقدت عنصرا هاما من عناصر كفايتها وفائدتها العملية.

---

30 اللغة العربية بين المعيارية والوصفية: ص: 158.

31 الأسس المنهجية والمعرفية للخطاب النحوي:ص: 49.

32 لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: ص: 57.

5- ما دامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء فمن الضروري إيراد بعض الشواهد والأمثلة التي جرى عليها الاستقراء، لتكون سندا للقواعد وإيضاحا لها، ويحسن أن تكون هذه الشواهد والأمثلة كثيرة إلى حد ما.[33].

بعد أن رأينا المسار الذي تسلكه القاعدة النحوية من الاستقراء إلى الاستواء؛ نتختم هذا المبحث بالحديث عن أنواع القاعدة النحوية دون تفصيل، وإنما من أجل التنبيه إلى أن القاعدة النحوية ليست في عمومها محل إجماع من كل النحاة.

القاعدة النحوية بين الاتفاق والاختلاف:

يمكن الحديث عن أنواع القاعدة انطلاقا من زوايا متعددة: من زاوية علاقة القاعدة بالعينة اللغوية التي اعتمدت أثناء عملية التقعيد ومدى اطرادها؛ ومن زاوية علاقة القاعدة النحوية بالقواعد الأخرى اشتمالا أوانفصالا، وعلى الزاوية الأولي(علاقة القاعدة بالعينة اللغوية) سينركز حديثنا.

تنقسم القاعدة النحوية باعتبار العينة اللغوية التي اعتمدت عليها إلى قواعد اتفاقية وقواعد خلافية؛ حيث تعتبر القواعد المبنية على الكلام الفصيح المطرد والشائع قواعد اتفاقية في أغلبها؛ بينما تعتبر القواعد المبنية علي مالم يبلغ درجة الاطراد قواعد خلافية في أغلبها.

القاعدة النحوية الاتفاقية :

هناك كثير من القواعد النحوية المطردة المتفق عليها، وهي تلك القواعد التي بنيت على الشائع المطرد والكثير المشتهر المنتشر بين العرب الأقحاح، ويعتبر هذا التقسيم أثرا من آثار مفهوم الفصاحة انعكس في مستوى التقعيد؛ أردنا أن ننبه عليه وإن كان تركيزنا على الأثر المصطلحي لمفهوم الفصاحة: ‹‹يبدو للمتأمل أن النحاة حين شرعوا في الاحتجاج والتقعيد كان في أذهانهم مفهوم معين للعربية الفصحى المقصودة بالدرس (...) ويتبين للدارس أن القواعد المأخوذة من الكثير المطرد جاءت متفقا عليها إلا ما ندر؛ ذلك أن النحاة أجمعوا على التقعيد له. وتمثله القواعد الأساس الكثيرة الشائعة في الكتب التعليمة؛ المتفق عليها بمجملها؛ كالقواعد المتعلقة ببناء الفعل الماضي؛ وفعل الأمر؛ والفعل المضارع، أو إعرابه، والقواعد المتعلقة بالمطابقة بين الفعل والفاعل، وبين الصفة والموصوف، وقاعدة رفع الفاعل والمبتدأ والخبر، وقاعدة التلازم بين الموصول وصلته،

33 اللغة العربية بين المعيارية والوصفية؛ ص: 158_159.

وبين المضاف والمضاف إليه، وبين أداة النداء والمنادى...››[34].ذلك هو النوع الأول من أنواع القاعدة في ارتباطها بالمستوى اللغوي المعتمد في عملية التقعيد.

القاعدة النحوية الخلافية:

لقد رأينا في النقطة السابقة القاعدة النحوية الاتفاقية؛ وهذا الاتفاق ناتج عن إجماع النحاة على حجية العينة اللغوية التي بنيت عليها؛ لبلوغه حد الكثرة، وشيوعه بين العرب الفصحاء المعتمدين في مجال اللغة.

في هذه النقطة نبرز نوعا آخر من أنواع القواعد النحوية لم يكن محل اتفاق بين النحاة؛ وذلك لبنائه على عينة لغوية لم تبلغ درجة الاطراد، ولم تخرج عن حد القلة إلى حد الكثرة ‹‹أما القسم الثاني من أقسام المسموع وهو الشواهد القليلة التي لم تبلغ حد الكثير المطرد؛ فقد كانت مصدر خلاف واضطراب بين النحاة في التقعيد لها؛ وذلك إما لتباين الآراء في قبولها والاحتجاج بها من الأساس، وإما للاختلاف في جعلها دليلا في استخلاص القواعد بعد الاعتراف بصحتها ››[35].

ولقد تجلى هذا الاختلاف في منهج تعامل النحاة مع هذا النمط من المسموع؛ حيث ذهب البصريون إلى البحث عن ثبوت عن هذا النوع من المسموع؛ فإذا ثبت نظر هل له وجه يوافق الأصول فيخرج عليه أم لا فيحفظ ولا يقاس عليه ‹‹إليك مثلا موقف البصريين من هذا الضرب فقد رأوا أن الشواهد القليلة التي تنسب إلى عصر الاحتجاج يجب أن يسلم بصحتها أولا وحتى يتحقق هذا الأمر ينبغي أن يكون الشاهد مرويا رواية صحيحة لا يشك في راويه أو قائله وبعد التأكد من صحتها ينظر في تركيبها فإذا احتملت أوجها بعضها يسير وفق الأصول المطردة فالأولى توجيه الشاهد في ضوئها لأنه لا يجوز الاستدلال بالشواهد القليلة وجعلها قواعد إذا احتملت غير ما تساق به وإذا تعذر ذلك فإنها تحفظ ولا تجعل قواعد يقاس عليها في توليد الكلام، على حين ذهب بعض النحاة مثل الكوفيين إلى أن جعلوا من هذه الشواهد دليلا وحجة فشرعوا منها قواعد لا تختلف عن تلك التي أخذت من المطرد››[36].

إن سبب هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين راجع إلى المعيار الذي اتخذه كل من الفريقين في التعامل مع الظواهر اللغوية فالبصريون عمدوا إلى ما كثر شيوعه فقعدوا على أساسه ‹‹وذلك أنهم بعد أن استَقْرَوْا ما ورد لهم من نصوص اللغة اتخذوا مما كثر شيوعه

34القاعدة النحوية تحليل ونقد: ص: 66:70.

35 القاعدة النحوية تحليل ونقد: ص: 77.

36 المصدر السابق: ص: 78.

وزادت نسبة وروده مقياسا يؤسسون عليه القاعدة ويستنبطون منه الصحيح المقبول وتلك هي الطريقة العلمية الحديثة في تقعيد القواعد واستخراج مسائل اللغة››[37].

بينما الكوفيون توسعوا في القياس وأباحوا النسج على القليل ‹‹أما الكوفيون فقد توسعوا في القياس، وأباحوا النسج على القليل أو النادر فلا يكادون يرون في الأساليب المروية شذوذا بل طرقا متباينة لنا أن نتخير منها ما نشاء وأن نترسم منها ما نشاء››[38].

وقديما قال ابن الأنباري معللا لماذا لا نوسع القياس ‹‹لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا وذلك يفسد الصناعة بأسرها››[39].

ثمة أنواع أخرى من القاعدة النحوية وذلك باعتبار علاقة القاعدة النحوية بقواعد أخرى؛ إما من حيث الأصل والفرع، أو من حيث التوجيه والترجيح، لكننا سنكتفي بما قدمناه عن أنواع القاعدة النحوية في علاقتها بالمستوى اللغوي المعتمد في التقعيد؛ لكونه يمثل الأثر المباشر لمفهوم الفصاحة في بناء القواعد النحوية؛ وسنفصل الحديث عن أثر الفصاحة في التقعيد النحوي خصوصا على مستوى المصطلح وذلك في المبحث الموالي _إن شاء الله_.

خلاصات المبحث

من خلال تناولنا للقاعدة النحوية " المفهوم والمسار" توصلنا إلى جملة من الخلاصات نسجل بعضها هنا:

1-أن القاعدة في اللغة تعني الثبات والاستقرار والاستمرار وعدم التحول.

2-أن القاعدة في الاصطلاح "قضية كلية تنطبق على جزئياتها ".

3-أن القاعدة النحوية "مقولة نظرية تضبط سلوك المتكلم وتأطُره على منهج معين.

4-أن القاعدة ثمرة التقعيد؛ بمعنى أن التقعيد هو العملية التي تمر بها القاعدة في طريقها إلى الاستواء والتجريد الاصطلاحي.

5-أن القاعدة النحوية تمر في طريقها إلى الاستقرار بمسار يبدأ بالملاحظة، والاستقراء ويمر بالاستنباط عبر التقسيم، وينتهي بالتقعيد العلمي والتجريد الاصطلاحي.

6-أن القاعدة النحوية تنقسم إلى أنواع باعتبارات متعددة: فباعتبار العينة اللغوية التي اعتمدت أساسا لها تنقسم إلى قواعد اتفاقية، وقواعد خلافية؛ وإلى قواعد فرعية، وأخرى توجيهة (ترجيحية) باعتبار علاقاتها البينية (القاعدة مع القاعدة).

---

37 من أسرار اللغة ؛ ص: 11.

38 من أسرار العربية ؛ ص: 11.

39 الإنصاف في مسائل الخلاف؛ ص: 456.

نكتفي هنا بتسجيل هذا القدر من الخلاصات التي توصلنا إليها في معالجتنا للقاعدة النحوية "مفهوما ومسارا".

المبحث الثاني: أثر الفصاحة في التقعيد النحوي (الأثر المصطحلي أنموذجا)

يبدو أثر استحضار النحاة "لمفهوم الفصاحة" أثناء التقعيد النحوي أثرا جليا _ خصوصا على المستوى المصطلحي _؛ حيث تجلي في نمطين من أنماط المصطلحات (مصطلحات كمية؛ وأخرى كيفية)؛ أي مصطلحات تخص المنهج وأخرى تخص المتن.
وحول هذين النمطين نركز الحديث في هذا المبحث؛ وذلك من خلال مطلبين يكشف الأول منهما عن المصطلحات الكمية ويعالجها؛ ويتحدث الثاني منهما عن المصطلحات الكيفية ويدرسها.

المطلب الأول: الأثر المصطلحي الكمي للفصاحة:

تطالعنا في كتب النحو جملة من المصطلحات من مثل: "المطرد"، "الكثير"، "الغالب"، "القليل"، "النادر"، وهي مصطلحات تبين درجة انتشار الظواهر اللغوية بين العرب الأقحاح الذين يحتج بلغتهم، ومدى اطرادها، وهذا ماسنحاول بيانه من خلال الوقوف مع بعض هذه المصطلحات؛ غير أنا قبل الوقوف مع هذه المصطلحات، نورد نصا أورده السيوطي في المزهر نقلا عن ابن هشام: ‹‹اعلم أنهم يقولون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا؛ فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر؛ فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك››[40].

نستخلص من هذا النص أن ابن هشام يسعى إلى وضع معيار يمكن من خلاله تحديد مستويات الإحصاء بالنسبة لكل ظاهرة نحوية؛ وهو ما من شأنه أن يعكس مدى فصاحة الظاهرة النحوية قوة أو ضعفا، جودة أو رداءة؛ وفيما يلي نحاول تحديد المقصود بالمصطلحات الواردة في نص ابن هشام.

---

40 المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي؛ شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك؛ محمد أبو الفضل إبراهيم؛ علي محمد النجاوي؛ ط 3؛ دار التراث _ القاهرة؛ 234/1.

المطرد:

لقد شغل الحديث عن المطرد وتحديده تحديدا دقيقا حيزا كبيرا من أحاديث النحاة؛ وذلك لكونه من أهم العينات اللغوية التي بنى عليها النحاة قواعدهم وبناءهم النحوي فما هو المطرد ؟

المطرد من الاطراد وله في اللغة عدة معان منها:

1-1 **التتابع والاستمرار:** ‹‹الطاء والراء والدال أصل صحيح يدل على إبعاد (...) واطرد الأمر أو الشيء: تبع بعضه بعضا وإنما قيل ذلك تشبيها كأن الأول يطرد الثاني››[41].

واطراد الكلام تتابعه؛ والأمر استقامته: ‹‹واطرد الأمر استقام واطردت الأشياء إذا تبع بعضها بعضا واطرد الكلام إذا تتابع، واطرد الماء إذا تتابع سيلانه››[42].

2-1 **الاستقامة:** ‹‹وأمر مطرد مستقيم على جهته وفلان يمشي مشيا طرادا؛ أي مستقيما والمطاردة في القتال أن يطرد بعضهم بعضا››[43].

وأما في الاصطلاح فقد أخذ من المعنى اللغوي الذي هو التتابع؛ فنجد ابن جنى قد عقد بابا تحدث فيه عن الاطراد والشذوذ فقال: ‹‹أصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار. (...) فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام والأصوات على سمته وطريقه من مواضع الصناعة مطردا››[44].

تحدث سيبويه في باب الاستقامة في الكلام والإحالة عن مراتب الاستقامة:‹‹هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب››[45]. وقد قسم سيبويه الكلام من حيث الاستقامة والإحالة إلى أربعة أقسام هي:

-**المستقيم الحسن:** ومثل له بقوله: ‹‹فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتك أمس وسآتيك غدا››.

---

41 مقاييس اللغة لابن فارس مصدر سابق:" مادة طرد"

42 لسان العرب لابن منظور مصدر سابق:" مادة طرد"

43 المصدر السابق:" مادة طرد"

44 الخصائص لابن جني؛ 1/ 96-97.

45 كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر؛ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون؛ ط3؛ 1408-1988؛ مكتبة الخانجي – القاهرة:22/1.

-**المحال**: ومثل له بقوله: ‹‹وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس››.

-**المستقيم الكذب**: ومثل له بقوله: ‹‹وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه››.

-**المستقيم القبيح**: ‹‹وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غيرموضعه، نحو قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا››.(46).

وتبدو الخلفية الأخلاقية لهذين المصطلحين (الكذب والصدق) حاضرة في هذا التقسيم الذي أجراه سيبويه، وإن كان الإتيان بهما هنا من أجل تأدية وظيفة إجرائية محضة.

نبّه السيرافي على ذلك في شرحه "للكتاب": ‹‹وهذا كما قال لأن ظاهره مستقيم اللفظ، والإعراب غير دال على كذب قائله، وكذلك كل كلام تكلم به متكلم، فأمكن أن يكون على ما قال، ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو، فهو كلام مستقيم في الظاهر، وقد تبين في مثل هذا أن قائله كاذب فيما قاله فتحكم على أنه كذب غير مستقيم من حيث كان كذبا (...) غير أن الذي استخدمه سيبويه في المستقيم أن يكون مستقيم اللفظ والإعراب فقط، وعنى بالمستقيم اللفظ والإعراب أن يكون جائزا في كلام العرب دون أن يكون مختارا (...) وإنما خص " حملت الجبل" و" شربت ماء البحر" لأن ظاهرهما يدل على كذب قائلهما، قبل التصفح والبحث، وإلا فكل كلام متكلم به، وكان مخبره على خلاف ما يوجبه الظاهر فهو كذب علم أولم يعلم››(47).

وقد كان ابن جني في بيانه لأنواع الاطراد والشذوذ أكثر ارتباطا باللغة؛ حيث قال: ‹‹ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

- **مطرد في القياس والاستعمال جميعا**: وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة؛ وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد؛

- **ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال**: وذلك نحو الماضي من يذر ويدع.

- **والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس**: نحو قولهم: أخوص الرمث واستصوب الأمر.

---

46 المصدر السابق؛ 1/ 25-26.

47 شرح كتاب سيبويه تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزباب؛ تحقيق أحمد مهدلي؛ على سيد على؛ ط 1؛ 2008- 1449؛ دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان؛1/ 186-187.

- **والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا:** وهو كتتميم مفعول فيما عينه واوا نحو ثوب مصوون ومسك مدووف››([48]).

يعلق ابن جني مجيبا على سؤال قد يقفز إلى الذهن وهو ما العمل إذا تعارض السماع والقياس ؟ أيقدم الاستعمال على القياس أم العكس ؟ فابن جني يرى أن يقدم السماع على القياس دون اتخاذ هذا المسموع أصلا يقاس عليه لكونه مخالفا للقياس وإن كان ورد به السماع: ‹‹واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ في القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه هو نفسه: لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما››([49]).

ويعتبر المطرد في القياس والاستعمال معا في الرتبة الأولى "وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة"، ويليه "الغالب"، "والكثير"، ويمكن بشيء من التجاوز أن نعطي لهذه المصطلحات الثلاث ترتيبا باعتبار النسبة المأوية التي يمثلها كل واحد منها، فالمطرد يمثل مائة في المائة، والغالب مادون ذلك إلى خمسة وسبعين في المائة، والكثير ما دون ذلك (الخمسين في المائة). ويمثل مصطلحا "القليل" و"النادر" مادون خمسين في المائة مع تفاوت في النسبة؛ وفيما يلي نبين ما الذي يراد بالنادر ؟ وهل هو نوع واحد أم لا ؟

النادر :

النادر في اللغة يعني سقوط الشيء أو إسقاطه: ‹‹النون والدال والراء أصل صحيح يدل على سقوط شيء أو إسقاطه وندر الشيء سقط››([50]).

وندرة الكلام شذوذه و مخالفته لجمهور اللغة ‹‹ندر الشيء يندر ندورا سقط وقيل سقط وشذ (...) ونوادر الكلام تندر وهي ما شذ منه وخرج من الجمهور››([51]).

نص السيوطي على أن النادر خلاف الفصيح حيث قال في باب : ‹‹معرفة الحوشي والغرائب والشواذ والنوادر؛ هذه الألفاظ متقاربة، وكلها خلاف الفصيح؛ (...) وقال في الصحاح: ندر الشيء يندر ندورا: سقط وشذ، ومنه النوادر؛ وقد ألف الأقدمون كتبا في النوادر››(52).

48الخصائص مصدر سابق: 1/96- 98.

49 المصدر السابق: 1/99.

50 المقاييس مصدر سابق:"مادة ندر"

51 لسان العرب مصدر سابق: "مادة ندر"

52 المزهر: 1/ 234.

يتضح من خلال النصوص السابقة أن النادر ما خالف لغة الجمهور ولكن السؤال الذي يلح الآن هل النادر يرادف الشاذ أم لا ؟ وهل النادر على وزان واحد ؟

يؤكد بعض الباحثين أن النحاة استعملوا الشاذ بمعنى النادر: ‹‹وقد تتبعنا هذه الكلمة، ومدى استعمالاتها في ميدان الدراسة النحوية، وقد وجدنا النحويين فعلا قد استخدموا لفظة "شاذ" مرادفة للفظة "نادر"، وذلك عند حديثهم عن ظاهرة الشذوذ في زيادة كان››(53).

أما عن السؤال الثاني والذي يتعلق بأنواع النادر فقد أجابنا عنه ابن جني؛ حيث عقد بابا يبين فيه التعامل مع ما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور: ‹‹باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور››(54). وقد بين ابن جنى أن العمل في هذه الحالة أن ننظر إلى حال العربي المخالف للجمهور؛ وحال ما خالف به هل يسنده قياس أم لا ؟ ‹‹إذا اتفق شيء من ذلك نظر في ذلك العربي وفيما جاء به فإن كان الإنسان فصيحا في جميع ماعدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا إنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإن الأولى أن في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده››(55). ويتساءل ابن جني وفق طريقته في عرض الأفكار وترسيخها: ‹‹فإن قيل: فمن أين ذلك له، وليس مسوغا أن يرتجل لغة لنفسه ؟ قيل قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتأبدت معالمها››(56).

أما إذا كان العربي الذي خالف الجمهور مطعونا في فصاحته حكم على ما جاء به بالفساد: ‹‹فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفا في قوله، مألوفا منه لحنه وفساد كلامه حكم عليه ولم يسمع ذلك منه. هذا هو الوجه، وعليه ينبغي أن يكون العمل. وإن كان قد يمكن أن يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة، مع ما في كلامه ، إلا أنها أضعف القياسين؛ والصواب أن يرد ذلك عليه ولا يتقبل منه. فعلى هذا مقاد هذا الباب فاعمل عليه››(57).

ومن خلال هذه النصوص التي أوردنا يبين ابن جني أن ما انفرد به العربي عن غيره من العرب الفصحاء ليس بالضرورة لحنا يرد ويحكم على صاحبه؛ بل قد يقبل إن كان العربي

---

53 ظاهرة الشذوذ في النحو العربي تأليف الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني؛ ط 1؛ 1974؛ وكالة المطبوعات؛ شارع فهد السالم _ الكويت؛ص: 29.

54 الخصائص مصدر سابق؛ 1/ 385.

55 المصدر السابق؛ 1/386.

56 المصدر السابق؛ 1/ 386-387.

57 المصدر السابق؛ 1/ 390.

فصيحا في غير ما خالف به الجمهور إن كان يسنده قياس؛ لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه إذا لم يسمع غيره: ‹‹هذا باب في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه: هذا باب ظاهره _ إلى أن تعرف صورته _ ظاهر التناقض إلا أنه مع تأمله صحيح. وذلك أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس››[58].

نص السيوطي على عدم اشتراط الكثرة في المقيس عليه؛ بل القليل الموافق للقياس يمكن القياس عليه: ‹‹ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له››[59].

والآن وبعد الوقوف على الأثر المصطلحي للفصاحة في جانب المصطلحات الكمية التي تحاول تحديد درجات الإحصاء في الظواهر اللغوية؛ نصل إلى الحديث عن المصطلحات الكيفية التي تبين مراتب الفصيح.

المطلب الثاني: الأثر المصطلحي الكيفي للفصاحة:

نقصد بالأثر المصطلحي "الكيفي " تلك المصطلحات التي تبين درجة الفصاحة في الكلام؛ أو بتعبير معاصر تلك التي ترتب الكلام وفق "درجات المقبولية"؛ وهذه المصطلحات عند فحصها نجد أنها نتيجة لمستوى انتشار الظاهرة اللغوية التي تصفها؛ ومن هنا تكون "المصطلحات الكيفية" في حقيقتها أثرا "للمصطلحات الكمية"؛ لأن درجة الفصاحة مرتبطة بمستوى انتشار الظاهرة النحوية بين العرب الفصحاء؛ ومدى ذلك الانتشار تحدده المصطلحات الكمية _ كما رأينا _؛ ولقد بدا لنا من خلال تتبع بعض مصادر النحو _ وخصوصا كتباب سيبويه _ أن "المصطلحات الكيفية" يمكن تصنيفها _ ولو كان تصنيفا نسبيا _ وفق ثلاثة مستويات هي:

- مستوى الاستحسان؛ وهو الأعلى والأقوى والأجود والأفصح.
- مستوى الاستضعاف؛ وهو دون الأول في الفصاحة والجودة والقوة.
- مستوى الاستقباح؛ وهو الدرجة الدنيا من درجات الفصاحة؛ بل قد يصل درجة يوسم معها بعدم الفصاحة.[60].

---

58 المصدر السابق؛ 1/ 115.

59 الاقتراح للسيوطي مصدر سابق؛ ص: 215.

60 هذه المستويات مستشفة من تتبع المصطلحات التي يطلقها سيبويه على الظواهر النحوية ؛ والمصطلحات المستخدمة في عناوينها مأخوذة من ملخص لرسالة ماجستر عن الأحكام المعيارية على الظواهر النحوية عند سيبويه وهي من إعداد منصور بن قزعان بن ياسر العتيبي؛ نوقشت سنة 1427 هجرية بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

سنحاول في الصفحات الموالية أن نعطي أمثلة على كل مستوى؛ وسيكون تركيزنا في انتقاء الأمثلة على كتاب سيبويه؛ لكونه يمثل المصدر الأول في النحو العربي؛ ولقربه من مصادر اللغة الفصيحة متكلمين ورواة ونحاة مقعدين.

مصطلحات الاستحسان:

استخدم سيبويه في هذا المستوى جملة من المصطلحات من بينها: حسن؛ وأحسن؛ وقوي؛ وأقوى؛ وجيد؛ وأجود؛ وهذه أمثلة من استخداماته لها:

يقول سيبويه في حكمه على فك المدغم في لغة الحجاز مبينا أن ذلك هو اللغة القديمة الجيدة: ‹‹وحداهم سكون الآخر في المثلين أن بين أهل الحجاز في الجزم فقالوا: أردد ولا تردد؛ وهي اللغة العربية القديمة الجيدة››[61]. ويقول كذلك في موضع آخر: ‹‹ومما يدلك على أن الادغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك جعل لك وفعل لك وفعل لبيد. والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي››[62]. ويقول في موضع آخر: ‹‹وهو جيد بالغ؛ وهو كثير في لغة العرب››[63].و قوله: ‹‹وهي أكثر في كلامهم وهي الجيدة››[64]. وقوله: ‹‹وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة››[65]. ومنه: ‹‹وزعم الخليل رحمه اللّه ويونس أن هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة››[66]. ومن استخدامه لمصطلح أجود: ‹‹واعلم أن "كفى بنا فضلا على من غيرنا"؛ أجود››[67]. ويقول أيضا: ‹‹وتقول: ما زيد ذاهبا ولا محسن زيد، الرفع أجود››[68]. ومن إطلاقه لمصطلح "حسن"مقرونا بـ "جيد" طورا: ‹‹وهو عربي جيد حسن››[69]. وغير مقرون به طورا: ‹‹فهذا عربي حسن والأول أعرف وأكثر››[70]. ويكون الجيد موصوفا بالكثرة عنده أحيانا: ‹‹والإلغاء

---

61 الكتاب، مصدر سابق؛ 424/2.

62 المصدر السابق؛249/2.

63 المصدر السابق؛ 377/1.

64 المصدر السابق؛276/2.

65 المصدر السابق؛ 1/ 121.

66 الكتاب، مصدر سابق؛ 314/1.

67 المصدر السابق؛ 108/2.

68 المصدر السابق؛ 62/1.

69 المصدر السابق؛ 118/1.

70 المصدر السابق؛ 78/1.

والاستقرار عربي جيد كثير››[71].ويكون غير موصوف به أحيانا أخرى: ‹‹وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربيا جيدا››[72].ومن ذلك قوله: ‹‹ومن البدل أيضا مررت بعبد الله وزيد وخالد، والرفع جيد››[73].وقد يصف العربي بالكثرة دون أن يصفه بالجودة أو الحسن أو القوة: ‹‹فالنصب عربي كثير، والرفع أجود››[74].

تلك نماذج من إطلاقه لمصطلحات المستوى الأول والآن نورد نماذج من مصطلحات المستوى الثاني.

مصطلحات الاستضعاف:

يستخدم سيبويه في هذه المستوى جملة من المصطلحات من بينها: ضعيف، فيه ضعف، لا يحسن، وفي ما يلي أمثلة من استخدامه لهذه المصطلحات: ‹‹ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام››[75]. ويقول أيضا: ‹‹فهذا ضعيف والوجه الأكثر الأعرف النصب››[76]. ومن إطلاقه لمصطلح الضعيف: ‹‹وهو على ذلك ضعيف ليس كحسنه بالهاء››[77].وقد يبين الضعف الشديد بقوله ضعيف جدا:››والنصب ضعيف جدا››[78].وقد يرد مصطلح الضعف موصوفا طورا: ‹‹وهذا ضعيف قبيح››[79].و: ‹‹وهو ضعيف خبيث››[80]. وواصفا طورا آخر: ‹‹وهذا قبيح ضعيف››[81].و ‹‹وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في الشعر››[82]. ومن ذلك قوله: ‹‹فهذا كلام قبيح فاعرف قبحه››[83]. ومن استخدامه لمصطلح الضعف: ‹‹وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام (...) إذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا أنه

---

71 المصدر السابق: 56/1.

72 المصدر السابق:80/1.

73 المصدر السابق:14/2.

74 المصدر السابق: 82/1.

75 المصدر السابق:85/1.

76 المصدر السابق:86/1.

77 المصدر السابق:87/1.

78 الكتاب مصدر سابق:230/1.

79 المصدر السابق: 1:434.

80 المصدر السابق:318/2.

81 المصدر السابق:262/1.

82 المصدر السابق: 361/1.

83 المصدر السبابق:124/2.

صاحب الصفة على ضعف من الكلام››[84]. ومنه: ‹‹وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعف››[85].ومن ذلك أيضا: ‹‹واعلم أن "كفي بنا فضلا على من غيرنا" أجود وفيه ضعف››[86]. ومنه: ‹‹وليس بحد الكلام وفيه ضعف››[87]. تلك أمثلة من استخدام سيبويه لمصطلح "الضعيف، والضعف" وهذه أمثلة من استخدامه لمصطلح "لا يحسن": ‹‹فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول وهذا لا يحسن››[88]. ومنه: ‹‹فإن جعلت الكلام خبرا فهو محال لأنه لا يحسن››[89]. تلك بعض الاستخدامات لمصطلحات الاستضعاف، والآن ننتقل إلى مصطلحات مستوى الاستقباح لنورد منها هي الأخرى أمثلة.

مصطلحات الاستقباح :

يستخدم سيبويه في هذا المستوى مصطلحات من مثل: " قبيح " و" رديء" و"خبيث " وفي ما يلي نورد نماذج من استخدامه لهذه المصطلحات: " قبيح": ‹‹... ومستقيم قبيح››[90]. ومنه: ‹‹فإن قلت ضربني وضربت قومك فهذا جائز وهو قبيح››[91]. ومن ذلك قوله: ‹‹وإنما ترده إلى الأول فيمن قال إن تأتني آتيك وهو قبيح وإنما يجوز في الشعر››[92]. ومنه أيضا: ‹‹والرفع قبيح في: فهلا دينار..››[93] ومنه أيضا: ‹‹فإن قلت إياك نفسك تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح وهو على قبحه رفع ويدلك على قبحه أنك لو قلت اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقول أنت نفسك››[94]. ويرد مصطلح القبيح موصوفا تارة: ‹‹وزعم يونس أن من العرب من يقول إن لا صالح فطالح على إن لا أكن مررت بصالح فبطالح وهذا

---

84 المصدر سابق: 48/1.

85 المصدر السابق:57/2.

86 المصدر السابق: 108/2.

87 المصدر السابق: 81/3.

88 المصدر السابق:70/1.

89 المصدر السابق:405/2.

90 المصدر السابق:25/1.

91المصدر السابق:80/1.

92 المصدر السابق:135/1.

93 المصدر السابق:269/1.

94 المصدر السابق: 277/1.

قبيح ضعيف لأنك تضمر بعد إن لا فعلا آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد إن لا في قولك إن لا يكن››[95].

ومن وروده موصوفا: ‹‹وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار››[96].و‹‹فهذا كلام قبيح ضعيف فاعرف قبحه فإن إعرابه يسير››[97].ومن وروده موصوفا: ‹‹ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح ضعيف››[98]. وتارة يرد واصفا ومن ذلك قوله: ‹‹وتقول مررت برجل مثل رجل، وتقول مررت برجل أسد شدة وجرأة إنما تريد مثل الأسد وهذا ضعيف قبيح››[99].

ومن استخدامه لمصطلح "رديء": ‹‹وهذا وجه رديء لما ذكرت لك››[100].ومن استخدامه ‹‹بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيئا وبريئة وذلك قليل دريء››[101].ومن ذلك: ‹‹وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء فيجوز الادغام في قول هؤلاء وهو رديء››[102].وقد وصف سيبويه بعض اللغات بالرداءة؛ ومن ذلك: ‹‹.. فيقول مررت بعبد الله خير منه أبوه؛ وهي لغة رديئة››[103]. ويقول أيضا: ‹‹ومن العرب من يقول خمسة عشرك وهي لغة رديئة››[104].وقد يبالغ في وصفها بالرداءة فيقول رديئة جدا: ‹‹وقال ناس من بكر بن وائل من أحلامِكِم وبكِم شبهها بالهاء لأنها علم إضمار وقد وقعت بعد الكسرة فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار وكان أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر وهي رديئة جدا››[105].

ومن استخدامه لمصطلح "خبيث" وصفا لأسلوب: ‹‹وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون أما العبيد فذو عبيد وأما العبد فذو عبد يجرونه مجرى المصدر سواء؛ وهو قليل

---

95 المصدر السابق: 262/1.

96 المصدر السابق:361/1.

97 المصدر السابق:124/2.

98 المصدر السابق: 151/3.

99 الصدر السابق:434/1.

100 المصدر السابق:376/2.

101 المصدر السابق:555/2.

102 المصدر السابق:442/4.

103 المصدر السابق:34/2.

104 المصدر السابق: 299/3.

105 المصدر السابق:197/4.

خبيث››[106].ومن ذلك: ‹‹وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه››[107].و: ‹‹وتقول إن أحدا لا يقول ذاك وهو ضعيف خبيث››[108]. ومنه: ‹‹وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ولكنه شاذ قليل قد قالوا في سليمة سليمي وفي عميرة كلب عميري وقال يونس هذا قليل خبيث››[109].

نختم الحديث _ بعد عرضنا لبعض المصطلحات التي استخدمها سيبويه في المستويات الثلاثة (الاستحسان، الاستضعاف، الاستقباح)_ بتنبيهين:

1-أننا لم نكن من إيرادنا لهذه النماذج نقصد منها الاستقصاء[110]. بل كان الهدف من إيرادها هو بيان أثر مفهوم الفصاحة وانعكاسه على مستوى المصطلح؛ وهو ما رأيناه في نمطين من المصطلحات (المصطلحات الكمية؛ والمصطلحات الكيفية) وقد أعطينا نماذج من كلا النمطين تبين ما قلنا من ارتباط هذه المصطلحات بالفصاحة؛ لأن النحوي يستبطن لحظة إطلاق هذه " المستوى اللغوي" الذي تستند عليه؛ وإن لم يصرح به.

2-أن هدفنا من إيراد المصطلحات التنبيه على ورودها وأنماط ورودها لا نقاش سياقات ورودها ولا تحليل تلك السياقات؛ والحكم عليها؛ وأننا كذلك لم نقصد إلى ترتيب كل مستوى في داخله وإن كان ذلك يبدو جليا من أنواع المصطلحات في بعض الأحيان؛ إلا أن ذلك الترتيب رغم أهميته يقف دونه عائقان مهمان؛ أولهما تداخل المستويات فيما بينها أحيانا وصعوبة تلمس الخيط الذي يربط بين مصطلحات كل مستوى على حدة؛ غير أنا ننوي _ بإذن الله _ مواصلة البحث في هذا الموضوع من جوانب أخرى سيكون هذا الجانب حاضرا فيها بإذن الله.

خلاصات المبحث:

لقد وصلنا من خلال تناولنا للأثر المصطلحي لمفهوم الفصاحة إلى خلاصات من أهمها:

1-أن الأثر المصطلحي لمفهوم الفصاحة ينقسم إلى قسمين: مصطلحات كمية وأخرى كيفية؛ بمعنى مصطلحات تخص المنهج، وأخرى تخص المتن (المحتوى).

---

106 المصدرالسابق:289/1.

107 المصدرف السابق:114/2.

108 المصدر السابق:318/2.

109 المصدر السابق:339/3.

110 وقد أحصى الأستاذ عبد العزيز احميد المصطلح في كتاب سيبويه في دراسة أعدها لنيل درجة الماجستر تحت عنوان: المصطلح في كتاب سيبويه فهرسة وتصنيف، توجد مرقونة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية _ ظهر المهراز_ فاس.

2-أن المصطلحات الكمية هي التي تحدد درجة الانتشار بين متكلمي اللغة الفصيحة وفي إطارها الجغرافي ومجالها الزماني.

3-أن المصطلحات الكيفية هي التي تبين مراتب الفصيح أو درجات المقبولة على حد تعبير المحدثين.

4-أن هذه المصطلحات تتداخل فيما بينها عموما وفي كل مستوى على الخصوص.

ونحتفظ بخلاصات أخرى إلى نهاية البحث نسجلها هناك إن شاء الله.

الخاتمة:

الآن وبعد أن أوشك قطار هذا البحث أن يقف عند "محطة الوصول" _ولو مؤقتا_ وبعد رحلة تخللتها فقرات من الفرح والحزن: فرح بالوصول إلى المعلومة المناسبة، وحزن على فواتها ها أنا أنفض جرابي مسجلا أهم ما حصلت عليه أثناء رحلتي، فاتحا آفاق البحث أمام عيون الباحثين.

❖ أهم خلاصات البحث:

- أن الفصاحة تعني في اللغة تعني الصفاء والنقاء والخلوص.
- أن الفصاحة في الاصطلاح العام ملكة لسانية تمكن لمن رسخت عنده أن يوصل حديثه بشكل واضح مع سلامة اللغة.
- أن الفصاحة شرط في البلاغة فلا يكون الكلام بليغا إلا إذا كان فصيحا.
- أن السليقة امتلاك ذهني لقوالب صورية تمنع ممتلكها من الخطأ.
- أن المكلة هيئة راسخة تحصل من خلال سماع كلام العرب ومحاكاته؛ فترسخ في دماغ الإنسان فتمنع اللسان من الوقوع في الأخطاء.
- أن النحاة تحدثوا عن الفصاحة بسبب وظيفية النحو التي بنوه عليها؛ وهي السعي إلى "تنشئة متكلم جديد" على غرار "المتكلم الأصلي المثالي".
- أن النحاة رسموا بمعاييرهم (نطُق الاحتجاج) معالم العربي الفصيح؛ والذي يسعون إلى جعله أنموذجا يحاكى.
- أن النحاة كانوا علميين في تحديداتهم "الإنسانية والمكانية والزمانية" عكس ما يبدو لمنتقديهم.
- أن معايير النحاة لم تكن محل اتفاق؛ حيث تم الخروج عليها "تصريحا" كما فعل الزمخشري؛ و"تطبيقا" كما فعل غيره.

- إمكانية التأسيس لمستويين من الفصاحة هما: "فصاحة الاستدلال" وفصاحة الاستعمال؛ وهو تقسيم ستكون له فوائد على مستويي التقعيد النحوي والتأريخ اللغوي.

- أن القاعدة النحوية "مقولة نظرية "تضبط سلوك المتكلم وتأطره على منهج معين.

- أن القاعدة ثمرة التقعيد؛ بمعنى أن التقعيد هو العملية التي تمر بها القاعدة في طريقها إلى الاستواء والتجريد الاصطلاحي.

- أن القاعدة النحوية تمر في طريقها إلى الاستقرار بمسار يبدأ بالملاحظة، والاستقراء ويمر بالاستنباط عبر التقسيم، وينتهي بالتقعيد العلمي والتجريد الاصطلاحي.

- أن القاعدة النحوية تنقسم إلى أنواع باعتبارات متعددة؛ فباعتبار العينة اللغوية التي اعتمدت أساسا لها تنقسم إلى قواعد اتفاقية، وقواعد خلافية؛ وإلى قواعد فرعية، وأخرى توجيهية (ترجيحية) باعتبار علاقاتها البينية (القاعدة مع القاعدة).

- أن الأثر المصطلحي لمفهوم الفصاحة ينقسم إلى قسمين: مصطلحات كمية وأخرى كيفية؛ بمعنى مصطلحات تخص المنهج وأخرى تخص المتن (أو المحتوى).

- أن المصطلحات الكمية هي التي تحدد درجة الانتشار بين متكلمي اللغة الفصيحة وفي إطارها الجغرافي ومجالها الزماني.

- أن المصطلحات الكيفية هي التي تبين مراتب الفصيح أو درجات المقبولة على حد تعبير المحدثين.

تلك هي أهم الخلاصات التي توصل إليها هذا البحث ونصل إلى الآفاق التي يفتحها أمام الباحثين:

❖ آفاق البحث:

يفتح هذا البحث أمام الباحثين آفاقا واسعة نلخصها في النقاط التالية:

- إمكانية بناء نظرية عربية جديدة للفصاحة تأخذ بعين الاعتبار هواجس النحاة من اندثار لغة الضاد؛ فتحافظ على معيارية اللغة في بعض جوانبها خصوصا في جانب الإعراب؛ بوصفه الضامن الأول لبقاء النسق اللغوي العربي الأصيل، والذي قعد النحاة نحوهم على أساسه وبغية الحفاظ عليه؛ لكنها لا تغفل تلك النداءات التي أطلقها نحاة آخرون سرا وعلانية والمشتغلون باللغة عموما والمهتمون ببناء المعجم التاريخي للغة العربية خصوصا؛ والتي تروم انفتاح معايير الفصاحة لكي يشمل أنماطا من اللغة تمتلك في أغلبها سمات اللغة الفصيحة؛ وهو أمر إن تحقق سيحل إشكالا طالما أرق المشتغلين بالمعجم التاريخي وهو ما الذي يؤرخ له: الفصحى القديمة أم الجديدة ؟ أم هما معا؟

ذلك أن من شأن هذه النظرية أن تعتمد المستوى الأول في الاحتجاج، والمستوى الثاني في التأريخ للمعاني إذ المعجم التاريخي في بعض تصوراته هو معجم يروم التأريخ للمعاني عن طريق التأريخ للتراكيب والمفردات.

- إمكانية وضع نظرية لطريقة تفكير النحوي وهو يمارس التقعيد النحوي، وما هي العوامل التي تتحكم فيه؛ وهل هو في إطلاقه لمصطلحاته ينطلق من تفكير واع يربط بين المستوى اللغوي والمصطلح الذي يطلقه.

- إمكانية الوصول إلى تراتبية الفصيح، ومراتب كل صنف من خلال تتبع مصطلحات النحاة؛ وتصنيفها وفق مستويات تنطلق من الأعلى إلى الأدنى وتعالج كل مستوى على حدة لتصل في النهاية إلى بناء هرم الفصيح في اللغة العربية.

تلك آفاق يفتحها هذا البحث أمام الباحثين؛ ويدعوهم إلى تجشم عناء البحث والتنقيب فيها، خدمة للغة الضاد، وإسهاما منهم في وضع لبنة في صرح البناء اللغوي العربي الذي مافتئ يتقدم له المخلصون من أبناء هذه الأمة محاولين ترميمه بعد أن كاد يتهدم نتيجة لعزوف أبناء الأمة عن خوض غمار البحث في جوانبه الأكثر إشكالا، والأصعب تناولا، لكنها الأرجى فائدة، والأعم نفعا، إن تم تناولها بشيء من الروية والموضوعية بعيدا عن نظرتي التقديس أو التدنيس.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.
- أساس البلاغة تأليف أبي القاسم جار الله محمود الزمخشري؛ تحقيق محمد باسل عيون السود؛ منشورات محمد علي بيضون؛ دار الكتب العلمية؛ بيروت، لبنان (د ت)
- الأسس المنهجية والمعرفية للخطاب النحوي العربي؛ د. فؤاد بوعلي؛ عالم الكتب الحديث؛ إربد – الأردن 2011.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي؛ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ط؛ 3؛ 1418هـ 1996م مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب للدكتور تمام حسان؛ 1420هـ 2000م؛عالم الكتب – القاهرة.
- أعمال ندوة المعجم التاريخي العربي قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية؛ تنظيم مؤسسة مبدع: فاس – المغرب، ومعهد الدراسات المصطلحية كلية الآداب ظهر المهراز –

فاس – المغرب أيام م 23-25 ربيع الثاني 1431هـ / 8-10 إبريل 2010 م دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين؛ دار الفكر بيروت (د ت).

- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر تأليف: د. أحمد مختار عمر؛ ط 6؛ 1988 عالم الكتب _ القاهرة (د ت).

- البيان والتبيين لأبي عثمان عمر بن بحر الجاحظ؛ تحقيق محمد عبد السلام هارون؛ مكتبة الخانجي بالقاهرة (د ت).

- التعريفات للجرجاني علي بن محمد الشريف الجرجاني؛ مكتبة لبنان؛ شارع رياض الصلح – بيروت(د ت).

- التفكير العلمي في النحوي العربي –الاستقراء – التحليل – التفسير؛ د.حسن خميس الملخ؛ دار الشروق عمان؛ 2002.

- جامع البيان في تفسير القرآن للطبرى؛ ط؛ 1؛ مكتب التحقيق بدار هجر؛ دار هجر (د ت).

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي؛ تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون مكتبة الخانجي بالقاهرة (د ت).

- دستور العلماء؛ أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون؛ القاضى عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكرى؛ ط1؛ دار الكتب العلمية؛ بيروت _ لبنان 1421هـ 2000م

- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني؛ قرأه وعلق عليه أبو فهر محمد محمود شاكر الناشر: مكتبة الخانجي (د ت).

- سر الفصاحة للأمير أبي محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي؛ط 1؛ دارالكتب العلمية بيروت – لبنان 1402هـ 1982م.

- السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح؛ منشرورات المجمع الجزائرى للغة العربية؛ موفم للنشر _ الجزائر 2007.

- شرح كتاب سيبويه تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزباب؛ تحقيق أحمد مهدلي؛ على سيد على؛ ط 1؛ 2008- 1449؛ دار الكتب العلمية ؛ بيروت – لبنان.

- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس علق عليه ووضع فهارسه أحمد حسن بسج؛ ط 1؛ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان 1418هـ - 1997م.

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي تأليف الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني؛ ط 1؛ 1974؛ وكالة المطبوعات؛ شارع فهد السالم _ الكويت.

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، الأزدي؛ حققه، وفصله، وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد (د ت).

- فصول في فقه اللغة العربية تأليف د. رمضان عبد التواب:ط 6؛ 1420هـ 1999م؛ مكتبة الخانجي.
- في اللهجات العربية تأليف د. إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة (دت).
- القاعدة النحوية: تحليل ونقد؛ د. محمود حسن الجاسم؛ ط 1:ـ 2007مـ دار الفكر _ دمشق.
- القاموس المحيط؛ الفيروز آبادي العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (د ت).
- كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر؛ تصنيف أبي هلال بن سهل العسكرى؛ تحقيق على محمد لبجاوي؛ محمد أبو الفضل ابراهيم؛ ط 1؛ 1371-؛ دار إحياء الكتب العربية.
- كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر؛ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون؛ ط3؛ 1408- 1988؛ مكتبة الخانجي – القاهرة.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد على التهانوي؛ تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم؛ ط 1؛ 1996؛ مكتبة لبنان ناشرون.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل،في وجوه التأويل العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشرى؛ تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود؛ الشيخ على محمد معوض؛ ط: 1؛ 1418هـ 1998م مكتبة لعكيبات.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسني الكفوي؛ قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه د.عدنان؛ محمد المصرى؛ مؤسسة الرسالة؛ ط: 1419/2هـ- 1998م.
- الاحتجاج بالشعر في اللغة واقعه ودلالته؛ الدكتور محمد حسن حسن جبل؛ دار الفكر العربي؛ شارع جواد حسني – القاهرة (د ت).
- الحروف لأبي نصر الفارابي؛ حققه وقدم له وعلق عليه محسن مهدي؛ط 2:1990 دار الشروق – بيروت.
- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصرى؛ دار صادر – بيروت (د ت).
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية؛ محمد حماسة عبد اللطيف؛ ط1؛ 1416ه 1996م دار الشروق _ القاهرة.
- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين للسيوطي قرأه وعلق عليه د. محمود سليمان ياقوت؛ دار المعرفة الجامعية 1426 هـ 2006م.
- اللهجات العربية في التراث القسم الأول في النظامين: الصوتي والصرفي تأليف د. أحمد علم الدين الجندي؛ ط جديدة 1983 الدار العربية للكتاب.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي؛ شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولي بك؛ محمد أبو الفضل ابراهيم؛ علي محمد النجاوي؛ ط 3؛ دار التراث _ القاهرة (د ت).

- المصطلح في كتاب سيبيويه فهرسة وتصنيف؛ عبد العزيز احميد؛ 1987- 1988م مرقون بكلية الآداب والعلوم الإنسانية _ ظهر المهراز _ فاس.

- معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق الدكتور مهدي المخزومي؛ والدكتور إبرهيم السامرائي (د ت).

- معجم تهذيب اللغة للأزهري تأليف عبد السلام محمد هارون؛ 139هـ /1976م؛ مكتبة الخانجي بالقاهرة (د ت).

- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا؛ تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون؛ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- المفردات في غريب القرءان تأليف أبي القاسم بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني دار المعرفة بيروت _لبنان.

- المقدمة لعبد الرحمن بن خلدون؛ تحقيق عبد الواحد وافي؛ ط 2؛ القاهرة.

- من أسرار العربية تأليف د. إبراهيم أنيس؛ ط 6 ؛ 1978؛ مكتبة الأنجلو المصرية.